السبيل إلى زيادة المساواة في أمريكا

خبيرة اقتصادية مرموقة من أنصار التقدمية تقترح خطوات لإحداث التحول المرغوب في الاقتصاد الأمريكي في هذا المنعطف الحرج

هيذر بوشيه

الصورة: MARK SILVA

تلقي جائحة كوفيد-١٩ ضوءا ساطعا على أوجه عدم المساواة العديدة في الولايات المتحدة ومدى انتشارها وحقيقة أنها تجعل الأمة عرضة لصدمات نظامية أخرى. ويتطلب وقف انتشار الفيروس والخروج من هذا الركود الطاحن التصدي لأوجه عدم المساواة المتأصلة في نسيج البلاد. وما لم ننجح في ذلك، فلن تزداد احتمالات تباطؤ وتيرة التعافي الاقتصادي فحسب، بل ستزداد احتمالات أن تؤدي الصدمة التالية — صحية كانت أو غير ذلك — إلى خروج الملايين مجددا من صفوف القوة العاملة وتعرض أسرهم للخوف والجوع وغير ذلك من ندوب اقتصادية مزمنة.

ولم يسلَم أي بلد من الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعي تنسيق الإجراءات وتبادل البيانات وحماية سلاسل العرض ودعم البلدان الأكثر عرضة للمخاطر.

وقبل الجائحة، كانت الولايات المتحدة لا تزال على طريق التعافي بعد مرور عقد كامل على الركود الكبير الذي بدأ في ديسمبر٢٠٠٧. ولكن هذا التعافي لم يشمل جميع الأمريكيين بنفس القدر. فقد خرجت شريحة الواحد في المائة الأكثر ثراء من هوة الركود بنفس قوتها من حيث حجم الثروات، واستعادت جميع خسائرها بحلول عام ٢٠١٢. ولكن في مارس ٢٠٢٠، استطاعت أسر الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة في الولايات المتحدة بالكاد استعادة ثرواتها المفقودة، بينما لم تتمكن أسر عديدة، لا سيما من أصحاب البشرة الملونة، من التعافي مطلقا. وحتى في خضم التعافي القوي الذي شهدته الولايات المتحدة، فإنها لم تخل من أوجه عدم مساواة اقتصادية وعرقية حادة.

وفي الوقت الحالي، توجد فروق شاسعة بين العمال الأمريكيين وأسرهم، مما يجعل التعافي الحالي لا على شكل حرف U أو V، بل على شكل حرف Y مائل، حيث يعبّر الجزء المتجه إلى أعلى عن المستفيدين من تعافي أسواق الأسهم أو أصحاب الوظائف الذين لم يتأثروا بالركود، بينما تعبر الساق المتجهة إلى أسفل عن الفئات التي ربما تواجه سنوات من المعاناة. وتوجد فروق عرقية وطبقية شاسعة بين جزأي ذلك الحرف المائل. ويتيح هذا الركود فرصة لصناع السياسات للتصدي لأوجه عدم المساواة تلك من خلال تغيرات تحولية على صعيد السياسات بهدف تعزيز سلامة الاقتصاد وصلابته وجعله أقدر على تحقيق مستويات قوية ومستقرة من النمو والرخاء على نطاق واسع.

فروق كثيرة

يعزى وجود العمال والأسر في الكفة المظلومة من ميزان الفروق الاقتصادية العديدة في الولايات المتحدة إلى عدة أسباب — بما في ذلك الاعتماد المزمن من جانب صناع السياسات على الأسواق لتقوم بدور الحكومة، والتمييز على أساس العرق والجنس الذي أحيانا ما نجده حتى في القوانين والذي يعمي صناع السياسات عن الظلم والجدوى الاقتصادية.

ويكشف هذا المقال عن الأسباب المحددة وراء عدم المساواة الاقتصادية في الولايات المتحدة، ويوضح كيفية التصدي لها.

الأسواق: اعتبارا من الثمانينات، عكف الاقتصاديون المحافظون على إثبات أن الأسواق الحرة الخالية من القيود هي السبيل الوحيد لاستدامة النمو والرخاء. وسيطرت هذه الأيدولوجية على صناعة السياسات الاقتصادية الأمريكية منذ ذلك الوقت، مع استثناءات محدودة. ولكنها لم تحقق

الهدف المرجو منها. علاوة على ذلك، فإن القواعد المفترض حيادها وعدالتها التي تنظم الأسواق أدت في واقع الأمر إلى درء المخاطر الاقتصادية عن الشركات والأثرياء وتركيزها على الأسر متوسطة ومنخفضة الدخل. وقد أصبح هذا الأمر ملحوظا الآن أكثر من أي وقت مضى، إذ وقع الأثر الأكبر للجائحة على العاملين منخفضي الدخل الذين إما فقدوا وظائفهم أو اضطروا للعمل في وظائف تعرضهم لخطر الإصابة بالمرض ونشره.

تخفيض الضرائب وضعف الاستثمارات العامة: إن التخفيض الضريبي الذي أقره الرئيس دونالد ترامب عام ٢٠١٧، والذي استفاد منه الأثرياء على نحو كبير، ليس إلا أحدث مثال على فلسفة تخفيض الضرائب التي حكمت سياسة المالية العامة الأمريكية لعدة عقود. فقد أدت هذه التدابير إلى حرمان الأمة من الموارد التي كان من الممكن استخدامها في تمويل الوظائف الحكومية الأساسية والاستثمارات العامة المهمة. ونتيجة لذلك، تراجعت الاستثمارات العامة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي — قيمة السلع والخدمات المنتجة سنويا في الولايات المتحدة — إلى أقل مستوياتها على الإطلاق منذ عام ١٩٤٧.

تآكل قوة العمال: أدت سنوات من الأحكام القضائية والإدارية ضد النقابات إلى تقويض قدرة العاملين الأمريكيين على التفاوض من أجل زيادة الأجور والمنافع وتوفير ظروف عمل أفضل وأكثر أمانا. وتفرض قوانين الحق في العمل في ٢٧ ولاية صعوبات متزايدة أمام إنشاء النقابات. وهكذا أصبح لأصحاب الأعمال اليد العليا، مما أدى إلى جمود الأجور وتهديد سلامة العاملين، لا سيما أثناء الجائحة.

التركزات الاقتصادية: ساهمت سياسة مكافحة الاحتكار الأمريكية وآليات إنفاذها في السماح للصناعات عبر الولايات المتحدة بزيادة تركزاتها، كما أتاحت للشركات الكبيرة القوة السوقية اللازمة لوضع الأسعار والقضاء على المنافسين وكبح الأجور وفرض معوقات على الابتكار. علاوة على ذلك، توجد شواهد على أن ذلك قد أدى إلى تراجع استثمارات الشركات. وقد ازدهرت بعض الشركات في أوج — بل بسبب — الجائحة، بينما تكافح الشركات الصغيرة من أجل البقاء.

قياس الأداء الاقتصادي: قبل الثمانينات عندما بدأ تزايد أوجه عدم المساواة الاقتصادية في الولايات المتحدة، كان نمو إجمالي الناتج المحلي مؤشرا موثوقا بدرجة كبيرة لقياس رفاهية معظم الأمريكيين. ولكن مع تزايد أوجه عدم المساواة لتقترب من مستويات عام ١٩٢٠، تركزت منافع نمو إجمالي الناتج المحلي في شريحة العشرة في المائة الأعلى دخلا، بينما كان نمو دخول الغالبية العظمى من المواطنين أكثر تباطؤا مقارنة بنمو إجمالي الناتج المحلي — أو منعدما في بعض الأحيان. لهذا السبب أصبح إجمالي الناتج المحلي يعكس في الغالب أوضاع الأثرياء. لذلك، فإن تعافي إجمالي الناتج المحلي خلال الشهور القادمة سيعطي إشارات خاطئة لصناع السياسات عن حجم التعافي الذي يشهده المواطن الأمريكي العادي.

التمييز على أساس العرق والجنس: تؤكد التبعات الصحية والاقتصادية المتفاوتة للركود الناجم عن جائحة فيروس كورونا واقع وتاريخ التمييز على أساس العرق والجنس في الولايات المتحدة. فوسيط دخل الأسر من ذوي البشرة السوداء يعادل ٥٩٪ من وسيط دخل الأسر من ذوي البشرة البيضاء، وبالنسبة للرجال والنساء باختلاف انتماءاتهم العرقية، تكسب المرأة في المتوسط ٨١ سنتا مقابل كل دولار يكسبه الرجل. وتبدو نتائج الفصل الوظيفي واضحة للعيان، حيث نجد العاملين بقطاع الرعاية الصحية والخدمات في الصفوف الأمامية في مواجهة الجائحة. ورغم أهميتها، فإن بعض هذه الوظائف — التي تمثل النساء والأقليات النسبة الأكبر من العاملين بها — تقل فرصها عن أي وظيفة أخرى في الحصول على مزايا مثل الإجازات المرضية مدفوعة الأجر أو التأمين الصحي المقدم من صاحب العمل.

ويعزى جزء كبير من هذه المشكلات إلى عقود من إخفاقات السياسات التي تقوم على الأيدولوجيات بدلا من الشواهد والبراهين. فقد أدت الأفكار الاقتصادية المشوهة التي أعلت قيمة الأسواق إلى تقويض المؤسسات العامة، والقبول بخفض التمويل المتاح لمؤسسات الحوكمة الديمقراطية وزيادة التركزات الاقتصادية وإضعاف قوة العمال والآثار التمييزية الناتجة عن عدم التدخل في قواعد

تركز الثروات

يعكس توزيع الدخل والثروة في الولايات المتحدة التواء تجاه نسبة الخمسة في المائة الأكثر ثراء.

(النصيب من مجموع الدخل أو الثروة حسب الشريحة الخمسية، ٢٠١٦، ٪)

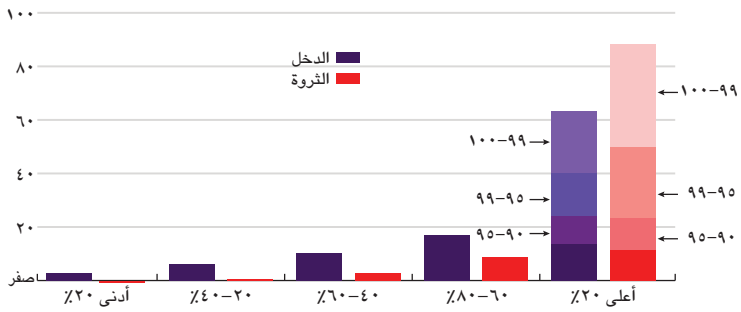

المصدر: حسابات المؤلفة استنادا إلى "مسح الموارد المالية للمستهلكين" لعام (٧١٠٢) الصادر عن مجلس الاحتياطي الفيدرالي.

ملحوظة: تحسب أنصبة الدخل على أساس الشرائح الخمسية لتوزيع الدخل، وتحسب أنصبة الثروة على أساس الشرائح الخمسية لتوزيع الثروة.

التحول اللازم في الاقتصاد الأمريكي يتطلب اعتراف صناع السياسات بأن الأسواق لا يمكنها القيام بدور الحكومة.

العمل. وهكذا فإن لخيارات السياسات دور واضح ودائم في تنظيم هيكل الأسواق.

بناء اقتصاد قوي وعادل

يتطلب إحداث التحول اللازم في الاقتصاد الأمريكي اعتراف صناع السياسات بأن الأسواق لا يمكنها القيام بدور الحكومة.

وتتمثل الخطوة الأولى في القضاء على جائحة كوفيد-١٩، وهي الأولوية الأهم على الإطلاق ليس فقط للصحة العامة بل للاقتصاد الأمريكي أيضا. ولاحقا، سيتطلب تشجيع التعافي القوي والمستدام من أجل تحقيق نمو شامل للجميع تصدي الولايات المتحدة لمشكلاتها طويلة المدى: نظام صحي مكلف يترك ملايين المواطنين دون رعاية كافية، ونظام تعليم مصمم لا للقضاء على عدم المساواة بل لضمان استمراره، وافتقار معظم الأسر إلى الاستقرار الاقتصادي الأساسي، وتغير المناخ.

ويتطلب التصدي لكل من هذه القضايا تنفيذ استثمارات عامة ضخمة. ولا يجدر بنا في الوقت الحالي التفكير في كيفية تمويل هذه الاستثمارات، ولكن ينبغي فرض زيادات ضريبية كبيرة يقع تأثيرها الأكبر أو الكلي على الأثرياء للبدء في الاستثمار في هذه الحلول ذات المدى الطويل. فينبغي للبلد فرض ضرائب على الثروات الضخمة المتركزة في الشريحة العليا التي يتم توفيرها أو الاحتفاظ بها في الخارج دون استثمارها في الاقتصاد أو حل المشكلات المجتمعية (انظر الرسم البياني).

ويجب على صناع السياسات أيضا مواجهة مشكلة التركزات الاقتصادية التي نتجت عنها قوى احتكارية (مشتر أو صاحب عمل واحد أو مجموعة منهم) أدت إلى كبح الأجور وتهديد الشركات الصغيرة التي تمثل شريان الابتكار والديناميكية الاقتصادية. وتتمثل الخطوة الأولى في ضمان عدم تسبب الركود والبرامج المصممة لمساعدة الشركات على النجاة من الأزمة في تفاقم هذا الاتجاه. ولكن حتى الآن، قدمت السياسات الفيدرالية التي تستهدف التصدي للهبوط الاقتصادي دعما أكبر كثيرا للشركات الكبيرة مقارنة بالشركات الصغيرة.

وعلى صناع السياسات أن يضمنوا أيضا توجيه أموال الحكومة الفيدرالية إلى الاستخدامات المنتجة التي تدعم العاملين والمستهلكين، وعدم استخدامها في مكافأة المساهمين الأثرياء. ويجب منع الشركات التي تحصل على المساعدات من توزيع الأرباح أو إعادة شراء أسهمها، كما ينبغي إلزام البنوك بتعليق توزيعات رأس المال خلال الأزمة لدعم إقراض الاقتصاد الحقيقي.

ومن الأهم لمعالجة مشكلة فرط التركز تعزيز آليات إنفاذ قانون مكافحة الاحتكار الأمريكي التي تراجعت فعاليتها مقارنة بعدة عقود سابقة. ويتعين كذلك تعزيز قوانين مكافحة الاحتكار نفسها، لا سيما القواعد المنظمة لعمليات الاندماج والممارسات الإقصائية. وينبغي أن تنظر الجهات التشريعية في إنشاء سلطة تنظيمية رقمية لإنفاذ قوانين الخصوصية وتعزيز المنافسة في الأسواق الرقمية.

وعلى البلد أيضا أن يدرك على نحو أفضل الفئات المستفيدة وغير المستفيدة من سياسات التعافي وما يلزم اتخاذه من إجراءات إضافية. ونظرا لأن إجمالي الناتج المحلي الكلي ليس ملائما لأداء هذه المهمة، يتعين تفكيك مكونات الدخل على جميع المستويات لقياس مدى التقدم من عدمه في جميع المجموعات — مما سيمكن الولايات المتحدة من إرساء الأساس اللازم لفهم الإجراءات الأخرى اللازمة لضمان استفادة المزيد من المواطنين من منافع التعافي.

ويوجد ارتباط وثيق بين عدم المساواة الاقتصادية في الولايات المتحدة وقضية عدم المساواة العرقية. وبعثت حركة «حياة السود مهمة» برسالة واضحة مفادها أن الأمريكيين الملونين لم يستطيعوا مطلقا الوثوق في أي إجراءات تتخذها الحكومة نيابة عنهم. لذلك يجب أن تعمل الحكومة من أجل ضمان تطور السود واللاتينيين والأمريكيين الأصليين ذوي الدخل المنخفض وقدرتهم على توظيف مواهبهم ومهاراتهم في الاقتصاد.

ويعد فرض الضرائب على الثروات التي يمتلك الأمريكيون ذوو البشرة البيضاء معظمها أحد الحلول الممكنة. ولكن فعالية هذا الحل في معالجة أوجه عدم المساواة العرقية بكفاءة مرهون باستفادة معظم غير الأثرياء من متحصلات ضريبة الثروة، حيث يتعين توجيه حصيلة الضرائب إلى الاستثمارات الضرورية، مثل إجراء اختبارات كوفيد-١٩ ومعالجة المصابين في مجتمعات أصحاب البشرة الملونة، والسياسات التي تدعم صراحة وعلى نحو مطرد العاملين وموظفي الرعاية الصحية منخفضي الأجر، والتعاون مع الشركات الصغيرة المملوكة

للأقليات. وسيؤدي عدم اتخاذ هذه الخطوات إلى تفاقم أوجه عدم المساواة المنتشرة بالفعل.

ويتمثل أحد أهم أسباب فجوة الدخل بين الجنسين في عدم تطبيق سياسة وطنية للإجازات الأسرية والمرضية مدفوعة الأجر، وعدم وجود برنامج وطني لضمان حصول الأسر على خدمات ذات جودة مرتفعة وتكلفة معتدلة لرعاية الأطفال والتعليم في مرحلة ما قبل رياض الأطفال. فالأسر التي تضم أطفالا ولا يتاح لها الحصول على إجازة مدفوعة الأجر أو خدمات رعاية الأطفال — أو لا يمكنها تحمل تكلفتها — لا يكون أمامها أي خيار سوى تأجيل الحياة المهنية. وغالبا ما يحدث ذلك للنساء أكثر من الرجال. وتم عرض تشريعات على الكونغرس لتحقيق هذين الهدفين، ومن المفترض أن تحظى هذه التدابير باهتمام الكونغرس في دورته التالية.

سبب للتفاؤل

ثمة ما يدعو للاعتقاد بأن الولايات المتحدة بمقدورها إقرار سياسات لإحداث التحول في الاقتصاد والمجتمع. فبعض المحادثات الجارية بين صناع السياسات وأثناء مأدُبات العشاء — حول الجائحة والركود العميق وحركة «حياة السود مهمة» والانتخابات الرئاسية الأخيرة — عادة ما كانت تحتل مرتبة ثانية في المناقشات العامة حتى وقت قريب. ولكن الأمر لم يعد كذلك الآن.

غير أن النظام السياسي الأمريكي يعاني من تحزب عميق ونظام دستوري وانتخابي من الأسهل فيه رفض سياسات التحول بدلا من إقرارها. ولكنني من أنصار التفاؤل، وما زلت أعتقد أن البلد يعيش الآن مرحلة فارقة ستكون اليد العليا فيها لمن يضع ويؤيد السياسات التقدمية الهادفة إلى الحد من عدم المساواة وبناء اقتصاد قادر على تحقيق نمو قوي ومستقر لصالح الجميع. FD

هيذر بوشيه الرئيس والمدير التنفيذي لمركز واشنطن للنمو العادل، ومؤلفة كتاب *Unbound: How Inequality Constricts Our Economy and What We Can Do About It*. ويمكنكم متابعة صفحتها على موقع تويتر من خلال الرابط @HBoushey.

ELIBRARY.IMF.ORG

مطالعات القراء في مكتبة الصندوق الإلكترونية